

تَعَاوُدُ أَلْيَاتِ التَّأْوِيلِ وَمُقَوِّمَاتِ التَّغْلِيلِ فِي نَقْدِ الْخِطَابِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ ابْنِ وَالَادِ
(دراسة في بعض المسائل من كتابه الانتصار)

Reasoning Synergy's Mechanisms of Interpretation and Foundations in the Critique of the Grammatical Discourse by Ibn Walad (Study of Some Issues From His Book – Al intisaar)

* ط/د محمد بن خريدة¹، د/ لزهركرشو²

Mohammed Ben khridla¹, Lazhar Kerchou²

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

مخبر بحوث في الأدب الجزائري ونقده

University Echahid Hamma Lakhdar -El-Oued (Algeria)

Lazharkerchou@gmail.com¹ karimbasket96@gmail.com²

تاريخ النشر: 2021/09/02

تاريخ القبول: 2021/01/29

تاريخ الإرسال: 2020/11/07

ملخص البحث

لَا يَتَمَارَى إِتْنَانٌ فِي أَنَّ إِسْنَادَ وَصْفٍ لِأَيِّ خِطَابٍ يُؤُولُ إِلَى الْمَرْجِعِيَّةِ الَّتِي أَنْبَقَتْ مِنْهَا، وَيُرَدُّ إِلَى السَّبَاقِ الَّذِي أُنتِجَ فِيهِ، وَيُعْتَبَرُ بِالْقَضَايَا وَالْمَسَائِلِ الَّتِي يَطْرُقُهَا، فَإِذَا اسْتَمَرَّ هَذَا فَإِنَّ آرَاءَ النُّحَاةِ الْقُدَامَى وَمَقَالَتِهِمْ تُعَدُّ خِطَابًا نَحْوِيًّا، وَهُوَ كَبَقِي صُنُوفِ الْخِطَابَاتِ نِتَاجُ فِكْرٍ إِنْسَانِيٍّ قَابِلٌ لِلْأَخْذِ وَالنَّقْدِ. وَالتَّقْدُّ مَهْمَا تَعَدَّدَتْ إِجْمَاهَاتُهُ وَاخْتَلَفَتْ غَايَاتُهُ يَبْقَى مُمَارَسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ تُوجِبُ عَلَى التَّاقِيدِ التَّوْلِيْفِ بَيْنَ جُمُوعَةٍ مِنَ الْمَبْكَائِزِمَاتِ لِتَمْيِيزِ الْقَوِيِّ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالْمَثْبُوحِ مِنَ الْمَدْعُوعِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَرْاءِ. وَهَذَا مَا يَتَعَبَّأُ الْمَقَالُ تَبْيِينَهُ فِي الْمُمَارَسَةِ النَّقْدِيَّةِ عِنْدَ ابْنِ وَالَادِ فِي كِتَابِهِ الْإِنْتِصَارِ لِسَبِيئُوَيْهِ عَلَى الْمَبْرَدِ؛ مِنْ جِلَالِ إِبْتِرَازِ التَّعَاوُدِ بَيْنَ أَلْيَاتِ التَّأْوِيلِ وَمُقَوِّمَاتِ التَّغْلِيلِ.

الكلمات المفتاح: ابن والاد، تأويل، علة، نقد، خطاب، تعاوُد.

Abstract:

Two do not compete that attributing a description of any discourse to the reference that emerges from it is referred to the context in which it was produced, and consider the issues and matters that it raises. If this is settled, the opinions and

* محمد بن خريدة: karimbasket96@gmail.com

articles of the ancient grammarians are grammatical, and like all kinds of discourse, it is the product of human thought that is negotiable and subject to criticism.

Criticism regardless of its multiple directions and goals, remains an analytical practice that requires the critic to synthesize a set of mechanisms to distinguish the strong from the weak, and the followed from the motivated from words and opinions. This is what the article aims to show through the critical practice of Ibn Walad in his book "The Victory of Siboyeh" over Al Mubarrad, by highlighting the synergy between the mechanisms of interpretation and the elements of reasoning.

Keywords: Ibn Walad, Interpretation, Reason, Criticism, Discourse, Synergy.



تصدير:

يمثل الكتاب لـ"سيبويه" (ت 180 هـ) قرآن النحو؛ نظرا لمركزته في المنظومة النحوية العربية؛ فلقد كان ولا زال المنهل الأول للدراسات اللغوية والنحوية قديما وحديثا. فالكتاب وما فيه من شرح وتحليل وتنظير لقواعد النحو العربي شغل حذاق النحويين واستفز قرائح المحققين فانقسموا إزاءه إلى فرق: فمنهم شارح لغوامضه، ومنهم مُعَرِّبٌ لأبيات شعره، ومنهم مُكَمِّلٌ ومستدرِكٌ لفوائده، ومنهم معارض لآرائه وناقد لاحتواه، ومنهم منافع ومنتصر له على نحو ما فعل "ابن ولاد التميمي" (ت 332 هـ) في كتابه: الانتصار لسيبويه على "المبرد" (ت 286 هـ) وهذا ما اصطلح عليه حديثا بـ"النقد النحوي".

والنقد النحوي كباقي صنوف النقود ممارسة فنية، وإجراء تفكيكي يُوجِبُ على الناقد التوليف بين مجموعة من الآليات لتميز القوي من الضعيف، والمتبوع من المدفوع من الأقوال والآراء. والمتأمل في كتاب الانتصار يرى أن "ابن ولاد التميمي" تصدَّى لاعتراضات "المبرد النحوي" على "سيبويه" بالنقد والدحض والتفنيد عن طريق المعاضدة بين آليات التأويل ومقومات التعليل. الأمر الذي دعاني إلى صناعة هذه الورقة البحثية منطلقا من طرح جملة من التساؤلات يمكن صياغتها في النقاط الآتية:

- ما مفهوم "التعاضد" كمصطلح تبناه البحث؟
- كيف كان صاحب الانتصار يعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل؟
- إلى أي مدى كان التعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل بارزا وفعّالا في نقد اعتراضات "المبرد النحوي"؟

كل هذه التساؤلات تطمح هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عنها من خلال تناول العناصر التالية:

أولاً: مَقاصِدُ العُنُونِ

العنوان وسَمُّ للبحث، وصيغة مختزلة لأفكار الباحث، ودال مرَّكب من مفاهيم لا يتأتى ذرُّهُ مدلولاتها إلا بتفكيكها وعرضها في صورة منفصلة يُرادُّ من خلالها الإعراب عن مقاصد العنوان. والمفاهيم التي ستفصح عن مقاصد عنوان هذا البحث يمكن عرضها فيما يلي إجمالاً ثم تفصيلاً: التَّعاضُدُ - آليات التَّأويلِ النَّحويِّ - مَقَوِّمَاتُ التَّعْلِيلِ النَّحويِّ.

(1) التَّعاضُدُ

ينطلق القصد في تبين معنى (التعاضد) كمصطلح تبناه البحث من خلال استعراض الحمولة الدلالية للمادة المعجمية (عضد)؛ إذ التَّعاضُدُ في مَعْنَاهِ المَعْجَمِيِّ مُشْتَقٌّ مِنَ العَضْدِ وهو إِسْمٌ عَضْوِيٌّ فِي الجِسْمِ مَا بَيْنَ المُرْفِقِ وَالْكَتِفِ، إِلا أَنَّهُ قَدْ يُسْتَعَارُ مِنْهُ مَعَانٍ أُخْرَى تَدْوِرُ دَلَالَتُهَا المَحْوَرِيَّةَ حَوْلَ التَّمَوُّنِ وَالْفُؤَّةِ¹، ومنها: «العَضْدُ: الفُؤَّةُ؛ لِأَنَّ الإنسانَ إِذَا يَفْؤَى بِعَضْدِهِ فَسَمِيَتْ الفُؤَةُ بِهِ. وَفُلَانٌ يَعْضُدُ فُلَانًا أَي؛ يُعِينُهُ. وَالإِعْضَادُ: التَّقْوِي وَالإِسْتِعَانَةُ وَعَاضِدِي فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ أَي؛ أَعَانِي وَالمَعَاوَنَةُ»². ولتحقيق "التعاضد" يستلزم وجود طرفين، ومنه: «عَضْدُ الرَّجُلِ: حَشْبَتَانِ لِرَيْفَتَانِ بِالأَوَاسِطَةِ. وَعِضَادَةُ البَابِ مَسْكَاةُ اللِّدَانِ يُطَبَّقُ البَابُ عَلَيْهِمَا. وَالعَاضِدُ: الَّذِي يَلْزَمُ جَانِبَ الإِبِلِ وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ عَاضِدَيْنِ؛ لِأَنَّ السَّوَاقَ خَلْفَهَا وَالعَاضِدَيْنِ مِنْ جَانِبَيْهَا»³.

وجاء تحقيق معنى التعاضد إنجازاً في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: (قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ وَأَجِى هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِأَيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنْ إِتَّبَعُكُمَا الْعَالِيُونَ) [القصص/35]. جاء في التفسير معنى (فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا) أَي؛ «أَرْسَلْهُ مَعِيَ حَتَّى يُعَاضِدُنِي عَلَى إِظْهَارِ الحُجَّةِ وَالبَيَانِ»⁴. ومعنى (سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ) أَي؛ «سَنَقْوِي أَمْرَكَ وَنُعَزِّزُ جَانِبَكَ بِأَخِيكَ»⁵.

من خلال المعاني والدلالات التي أفصح عنها المدخل المعجمي (عضد)، ومما أبان عنه تفسير آي التنزيل الحكيم يمكن الخلوص إلى أن معنى "التعاضد" المقصود في هذا البحث هو التعاون والتَّقْوِي القائم بين آليات التَّأويلِ ومَقَوِّمَاتِ التَّعْلِيلِ في الممارسة النقدية النَّحوية عند "ابن ولاد التميمي".

(2) آلياتُ التَّأويلِ النَّحويِّ

يُعرّف التأويل "interpretation" في الصّرح النحوي العربي بأنه: «حمل النص على غير ظاهره لتصبح المعنى أو الأصل النحوي»⁶. أو هو: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه»⁷. أو هو: «لجوء جمهور النحاة إلى تفسير القاعدة النحوية أو أمط التعمير في العربية بتأويل التعريف والتنكير، والخبر والإنشاء، والوصف والجمود والإشفاق، والتبوت والانتقال وغيرها لتتناسب وأصل القاعدة»⁸.

كل هذه التعريفات تُقر بأن التأويل النحوي كان بمثابة جهاز إجرائي يتحقق وجوده على مستوى الأجرأة والتطبيق عبر جملة من الآليات استنبطها الباحثون المحدثون من خلال استقراءهم مصنفات النحاة القدامى، ورصدهم المواضيع التي أُستعمل فيها التأويل عمليا من لدن النحويين القدامى، ومن تلك الآليات: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، والتقديم والتأخير، والفصل، والحمل على المعنى⁹، والحمل على الموضوع، والحمل على التوهم، والحمل على الحكاية، والعوامل المعنوية¹⁰، والنيابة، والتضمن والفك، والسبب¹¹، وغيرها.

3) مَقْوَمَاتِ التَّعْلِيلِ النُّحَوِيِّ

يُقصد بالتعليل في النحو العربي: «تفسير الظاهرة اللغوية والتعود إلى ما وراءها وشرح الأسباب والعلة التي جعلتها على ما هي عليه»¹². ولبلوغ ذلك اعتمد النحاة العرب على عدة مقومات؛ وهي في الأصل علل وأسباب علل بها النحاة ظواهر اللغة، وهي كثيرة، مثل: إظهار الخفة، وكثرة الاستعمال، والمعنى، وأمن اللبس، والعض، وطول الكلام، والعدل والاستغناء¹³، والنظير، ودلالة الحال، والتغليب، والتوكيد، وغيرها كثير...¹⁴.

ثانيا: نماذج من تعاضد آليات التأويل ومقومات التعليل في الممارسة النقدية عند "ابن ولاد"

سبقت الإشارة إلى أن آليات التأويل ومقومات التعليل في الدرس النحوي العربي القديم كثيرة ومتعددة، وكتاب الانتصار لصاحبه "ابن ولاد التميمي" الذي حوى مائة وثلاثا وثلاثين مسألة يشتمل على معظمها، بيد أن هذا البحث ليس غرضه دراسة كل المسائل، ولا إصابة جميع الآليات والمقومات؛ وإنما يروم إلى استخراج بعضها والمزاوجة بينها على سبيل التعاضد كما سيتضح فيما يلي على السبيل الإجمال ثم التفصيل: تعاضد آلية التأويل بالحذف وعلة أمن اللبس - تعاضد آلية التأويل بالتقديم والتأخير وعلة معنى - تعاضد آلية التأويل بالتضمن وعلة نظير - تعاضد آلية التأويل بالحمل على المعنى وعلة كثرة الاستعمال.

(1) تَعَاوُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالْحَذْفِ وَعِلَّةُ أَمْنِ اللَّبْسِ

التأويل بالحذف من أهم تقنيات التأويل وأكثرها شيوعاً في كتب النحاة القدامى وخاصة التي تتناول مسائل لغوية ونحوية تحتاج إلى تخرّيج وتأويل في الإعراب ونحوه؛ لذلك كان الحذف من بين الوسائل التأويلية التي عوّل عليها النحويون في تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرّف الإعرابي إلى جانب التقدير والزيادة والتحرّيف¹⁵.

هذا، وقد قيّد النحويون ظاهرة الحذف في اللغة العربية بشروط؛ منها ما ينبغي على المتكلم مراعاتها أثناء الحذف، ومنها ما ينبغي على النحوي استحضارها أثناء تأويل المحذوف وأهمها شرطان: فأما الشرط الأول ما ذكره "ابن جني" (ت 392 هـ) في قوله: «قَدْ حَذَفْتُ الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ وَالْمَفْرَدَ وَالْحَرْفَ وَالْحَرْكَةَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ تَكْلِيفِ عِلْمِ الْعَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ»¹⁶، والدليل على المحذوف؛ إمّا دليل مقالي (لساني) يستدل عليه من السياق اللغوي وبنية التركيب "syntactic structure"، كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرِبُ؟ زيّداً، إذ التقدير: إِضْرِبْ زَيْدًا، وإمّا دليل حالي (خارج لساني) يُسْتَدَلُّ عليه من السياق التداولي "pragmatic context" وملازمات الاستعمال؛ كقولك لمن رأته رفع سوطاً: زيّداً، على إضمار إِضْرِبْ، أي؛ إِضْرِبْ زَيْدًا¹⁷.

وأما الشرط الثاني فهو أمن اللبس؛ لأنّ الأصل في الكلام الإفادة، والإفادة تكون عند أمن اللبس، ولكن إذا أُمِنَ اللبس فلا مانع من الترخّص في العدول عن الأصول واللجوء إلى الحذف في ظل حماية القرائن الدالة على القصد¹⁸. وهذا ما يجعل الحذف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلة أمن اللبس التي تُعدُّ: «مَنْ الْعِلَلِ الدَّلَالِيَّةِ وَالْأَسَاسِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، وَهِيَ عِلَّةٌ مُوجِبَةٌ فَكُلُّ مَا يُؤَدِّي إِلَى لُبْسٍ فِي الْمَعْنَى يَنْبَغِي أَنْ يُبْتَعَدَ عَنْهُ»¹⁹.

ولما كان الحذف إجراءً تأويلياً قيماً عند النحويين القدامى فإنّ "ابن ولأد التميمي" لم يجد بُدّاً من استخدامه في ممارسته النقدية، ويمكن أن نعرض لذلك المسألة الرابعة والثلاثين من مسائل "الانتصار" التي انعقد موضوعها حول (الإخبار عن أسماء الذوات بالمصادر)، وفيما يلي فضل بيان:

أ- خطاب سيبويه: «وَأَمَّا لَهُ صَوْتٌ جَمَارٍ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ صَوْتَ جَمَارٍ لَيْسَ الصَّوْتُ الْأَوَّلُ، وَإِنَّمَا جَارَ لَكَ رَفْعُهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ، كَمَا جَارَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ»²⁰.

ب- خطاب المبرد: «وَلَا أَرَى هَذَا كَمَا قَالَ (...) وَالْوَجْهُ عِنْدِي فِي قَوْلِهِ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ أَنْ يَكُونَ مَا أَنْتَ إِلَّا صَاحِبُ سَيْرٍ ثُمَّ حُذِفَ»²¹ أي؛ حُذِفَ المَضَافُ وهو (صاحب) وحلَّ المضاف إليه محلَّه وهو (سَيْر).

من الواضح أنَّ "المبرد النحوي" يعترض على "سيبويه" في المثال الذي أورده وهو: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ)، إذ سِير مصدر؛ «والمصدرُ هُوَ حَدَثٌ مُجَرَّدٌ فَلَا يُجْبَرُ بِهِ عَنْ إِسْمِ الدَّاتِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُقُولَ: زَيْدٌ انْطَلَقَ وَمُحَمَّدٌ رَكَضٌ وَخَالِدٌ بُكَاءٌ؛ لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ انْطَلَاقًا وَمُحَمَّدًا لَيْسَ رَكَضًا وَخَالِدًا لَيْسَ بُكَاءً»²² وعليه؛ فإنَّ (سيرا) ليس (أنت) فلا يصح الإخبار به.

ج- نقد ابن ولاد: يرى "ابن ولاد التميمي" بأنَّ "المبرد النحوي" في هذه المسألة لم يأت بخلاف ولا ردِّ، ولا قدح في مذهب "سيبويه" وإنما حمل كلام "سيبويه" على ظاهره؛ فعندما رأى أنَّ "سيبويه" أعطى مثالا وهو: (ما أنت إلا سَيْرٌ) ولم يُثَبِّعْهُ بتأويل أو تعليل يوضحان قصده ظنَّ أنَّ قوله قول من ذهب إلى أنه لم يحدف منه شيء، فأضاف هذا التأويل (التأويل على حذف المضاف) إلى نفسه وجعله مذهبا ظفر به²³. الأمر الذي حثَّ "ابن ولاد التميمي" على ارتياد عملية التأويل بغية الإعراب عن قصد "سيبويه"، وإجلاء حقيقة مذهبه، والانتصار له، وفيما يلي تفصيل ذلك:

للشروع في عملية التأويل فإنَّ "ابن ولاد التميمي" يعتمد على آلية التأويل بالحدف ويمكن استبيان ذلك من خلال قوله: «وَمَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ إِذَا رَفَعَ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِمْ: لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جَمَارٍ أَنَّهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ وَعَلَى إِزَادَةِ مِثْلِ [أي أصل الكلام: لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ جَمَارٍ] وَهُوَ نَظِيرُ (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف/82] فِي حَذْفِ الْأَهْلِ وَإِقَامَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَ الْمَضَافِ وَكَذَلِكَ (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرٌ) عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ أَيْضًا إِذَا رَفَعَ، وَمَعْنَاهُ: مَا أَنْتَ إِلَّا دُو سَيْرٍ»²⁴، و(دُو) اسم موصول بمعنى صاحب واقع موقع المضاف، فلَمَّا حُذِفَ أُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ (سَيْرٌ) وأخذ حكمه الإعرابي في الرفع على الخبرية.

إنَّه من خلال تأويل "ابن ولاد" يمكن استنباط نتيجة مهمة ودقيقة إذ يحتمل أنَّ "المبرد النحوي" قد غفل عنها، وهي أنَّ كلام "سيبويه" فيه حمل مثال على مثال في معنى الحكم، أي حمل حكم (لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جَمَارٍ) على (ما أنت إلا سَيْرٌ) في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وترك "سيبويه" فهم فحوى كلامه ومعناته للمخاطب؛ «لأنَّ هَذَا بِمِثْلِ لَا يُلْبَسُ»²⁵.

هذا، والنحويون قد يعضد رأيهم رأي بعض تأييدا للحكم وتقوية للمذهب، فإذا صحَّ هذا؛ فإنَّ "أبا سعيد السيرافي" (ت 368 هـ) في شرحه قول سيبويه السابق: (وَأَمَّا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ جَمَارٍ فَقَدْ

عَلِمْتَ أَنَّ صَوْتِ جِمَارٍ لَيْسَ الصَّوْتُ الْأَوَّلُ وَإِنَّمَا جَارَ لَكَ رَفْعُهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ، كَمَا جَارَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ) يقدم تأويلا يعزز تأويل "ابن ولاد" مستعملاً مصطلح الإضمار بدل الحذف، فهو يقول شارحاً: «ثريد [يعني سيويه] أَنَّ جَوَارَهُ عَلَى إِضْمَارٍ (مثل) كإِضْمَارِكَ فِي (وَأَسْأَلُ الْقُرَيْبَةَ) [يوسف/82] على معنى أَهْلِ الْقُرَيْبَةِ وَكَإِضْمَارِكَ وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ أَيُّ؛ إِلَّا صَاحِبُ سَيِّرٍ»²⁶.

ولما كان الحذف مقيداً بالدليل وأمن اللبس فإن "ابن ولاد" الناقد لم يغفل عن هذا في نشاطه التأويلي؛ فأما من جهة الدليل فهو يقول: «وَقَوْلُ سَيَّوِيهِ إِنَّ رَفْعُهُ عَلَى سِعَةِ الْكَلَامِ كَمَا جَارَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ دَلِيلٌ عَلَى الْحَذْفِ، لِأَنَّ الْجَارَ وَسِعَةَ الْكَلَامِ كُلَّهُ مَحْدُوفٌ مِنْهُ»²⁷، وهذه الحقيقة أقر بها "ابن جني" في معرض حديثه عن الجواز حيث قال: «وَمِنْ الْجَوَازِ كَثِيرٌ مِنْ بَابِ الشَّجَاعَةِ فِي اللُّغَةِ: مِنْ الْحُدُوفِ، وَالرِّيَادَاتِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، وَالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى وَالتَّحْرِيفِ»²⁸.

إذاً، فسعة الكلام في قول "سيويه" اعتبرها "ابن ولاد التميمي" قرينة لفظية ودليلاً لسانياً على أن قصد "سيويه" وإفهامه في قوله: (مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ) مبني على حذف المضاف وهذا يعزى إلى مقولتين أساسيتين: أولهما أن «العَرَبُ تَحْدِفُ إِذَا كَانَ فِيهَا أَثَقُوا دَلِيلٌ عَلَى مَا أَلْقُوا»²⁹، وثانيهما أن «حَذَفَ الْمَضَافُ كَثِيرٌ وَاسِعٌ (...) وَهُوَ ضَرَبٌ مِنَ الْإِتْسَاعِ»³⁰.

وأما من جهة أمن اللبس؛ فإن "ابن ولاد التميمي" في تأويله ارتكز على علة أمن اللبس التي تعتبر أقوى مسوغات الحذف ومبرراته، ويمكن إثبات هذا عند سرد قوله الآتي: «لَأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْنُدُ الْوَصْفَ أَوْ الْحَبْرَ إِلَى شَيْءٍ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِسِوَاهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُلْبِسٍ عَلَى الْمُخَاطَبِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: بَنُو فُلَانٍ تَطُّوهُمْ الطَّرِيقَ: فَأَسْنَدُوا هَذَا الْفِعْلَ إِلَى الطَّرِيقِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِأَهْلِ الطَّرِيقِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ هَذَا الْبَابِ؛ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَذْفِ وَالِاخْتِصَارِ إِذَا زَالَ اللَّبْسُ وَأَمِنْ»³¹.

2) تَعَاضُدُ آيَةِ التَّأْوِيلِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَعِلَّةُ مَعْنَى

يعد التأويل بالآية التلقم والتأخير من أكثر الوسائل التأويلية استعمالاً في البحث النحوي التلقم؛ إذ كان النحاة القدامى يلجأون إلى هذه الوسيلة من أجل تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب³²، لذلك فالتأويل بالتلقم والتأخير قد يصطلح عليه بتأويل الرتبة أو الموقع.

والرتبة تعني: «أَنَّ يَكُونَ لِلْكَلِمَةِ مَوْقِعٌ مَعْلُومٌ بِالنَّسْبَةِ لِصَاحِبِيهَا؛ كَأَنَّ تَأْتِي سَابِقَةً لَهَا أَوْ لِأَحَقَّةً، فَإِذَا كَانَ هَذَا الْمَوْقِعُ ثَابِتًا سُمِّيَتْ الرُّتْبَةُ مَحْفُوظَةً، وَإِذَا كَانَ الْمَوْقِعُ عُرْضَةً لِلتَّغْيِيرِ سُمِّيَتْ الرُّتْبَةُ غَيْرَ مَحْفُوظَةً»³³. وعليه قسم النحويون رتبة المواقع في التركيب العربي إلى: الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة.

فَأَمَّا الرُّبُوبَةُ الْمُحْفُوظَةُ «فَهِيَ الَّتِي لَوْ اِخْتَلَّتْ لِاخْتِلَافِ التَّرْكِيبِ بِاِخْتِلَافِهَا. وَمِنْ أُمَّتَلَتْهَا فِي التَّرْكِيبِ الْعَرَبِيِّ: تَقَدَّمَ الْمُؤْصُولُ عَلَى الصَّلَةِ، وَالْمُؤْصُوفُ عَلَى الصِّفَةِ، وَتَأَخَّرَ الْبَيَانُ عَلَى الْمَبَيِّنِ وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّوَكُّيدُ عَنِ الْمُؤَكَّدِ وَالْبَدَلُ عَلَى الْمَبْدَلِ، وَالتَّمْيِيزُ عَلَى الْفِعْلِ وَنَحْوِهِ...»³⁴.

وأما الرُّبُوبَةُ غَيْرَ الْمُحْفُوظَةِ فهي بخلاف الرُّبُوبَةِ الْمُحْفُوظَةِ؛ فإذا كانت الرُّبُوبَةُ الْمُحْفُوظَةُ فيها نوع من التَّفْيِيدِ والالتزام والوجوب، فإنَّ الرُّبُوبَةَ غَيْرَ الْمُحْفُوظَةَ فيها نوع من التَّجَوُّزِ والتَّصَرُّفِ في مواقع الكلمات. ومن الرُّبُوبِ غَيْرِ الْمُحْفُوظَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: «رُبُوبَةُ الْمُتَبَدَّلِ وَالْحَبَرِ وَرُبُوبَةُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَرُبُوبَةُ الضَّمِيرِ وَالْمَرْجِعِ، وَرُبُوبَةُ الْفَاعِلِ وَالتَّمْيِيزِ بَعْدَ نِعَمٍ وَرُبُوبَةُ الْحَالِ وَالْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ، وَرُبُوبَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ وَالْفِعْلِ، وَنَحْوِهِ...»³⁵.

وأما علة معنى فهي من العلة التي اعتنى بها النحاة القدامى أيما عناية في دراستهم الظواهر اللغوية؛ إذ لم تكن نظرة النحويين العرب الأوائل للنظام اللغوي العربي نظرة صورية شكلية تتوقف عند حدود البنية السطحية للقول، وتكتفي بظاهر اللفظ، وتقتنع بالبدال؛ بل كانوا يراعون في صناعتهم النحوية المعنى في جميع مستوياته: الصوتية، والصرفية، والنحوية والدلالية والسياقية، حتى حدا بهم الاهتمام بالمعنى للجوء إلى التأويل³⁶؛ فلقد كان «التَّأْوِيلُ النُّحَوِيُّ يَدُورُ فِي فَلَكَ حَمَلِ النَّصِّ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ لِتَصْحِيحِ الْمَعْنَى أَوْ الْأَصْلِ النُّحَوِيِّ»³⁷.

هذا، وقد استعمل "ابن ولاد التميمي" في ممارسته النقدية تجاه آراء "المبرد النحوي" آلية التأويل بالرتبة مع علة معنى، ويمكن أن نلاحظ ذلك في المسألة الثانية والعشرين التي يتمحور موضوعها حول قضية (تقديم التمييز عن عامله إذا كان العامل فعلا متصرفاً). وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين نحاة البلدين (الكوفة والبصرة)؛ حيث ذهب بعض الكوفيين إلى جواز تقديم التمييز ووافقهم من البصريين "أبو عثمان المازني" (ت 247 هـ) وتلميذه "المبرد النحوي" بينما ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز وعلى رأسهم إمامهم "سيبويه"³⁸، لذا كانت هذه المسألة من بين المسائل التي غلظت فيها "المبرد" "سيبويه"، وما كان من "ابن ولاد التميمي" في كتابه "الانتصار" إلا الانتصار لرأي "سيبويه"، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- خطاب سيبويه: «لَا يُقَدَّمُ الْمَفْعُولُ فِيهِ [يقصد التمييز] فَتَقُولُ: مَاءٌ اِمْتَلَأْتُ...»³⁹.

ب- خطاب المبرد: «إِعْلَمُ أَنَّ التَّبْيِينَ [يعني التمييز] إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا حَازَ تَقْدِيمُهُ لِتَصَرُّفِ الْفِعْلِ فُعْلَتُ: تَفَعَّلْتُ شَحْمًا، وَتَصَبَّبْتُ عَرَفًا. فَإِنَّ شَيْئًا قَدَّمْتُ، فُعْلَتُ: شَحْمًا تَفَعَّلْتُ وَعَرَفًا تَصَبَّبْتُ وَهَذَا لَا يُجِيزُهُ سَيْبَوِيهِ»⁴⁰. ولدعم رأيه استدلل "المبرد" بالنقل (السماع) المتمثل في قول الشاعر:

أَ تَهَجَّرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبِهَا *** وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

موطن الشاهد في قوله (نفسًا)؛ حيث قدم الشاعر (نفسًا) وهي واقعة موقع التمييز على العامل المتصرف وهو الفعل (تطيب) ⁴¹.

ج- نقد ابن ولاد: « وإمّا منع سيبويه تقيّم التّمييز في هذه المسألة وأشباهها، لأنّ لفظها جاء على غير معناها، وذلك أنّ اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل، لأنّك إذا قلت: زيدٌ حسنٌ وجهًا، فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك تصببتُ عرقًا إمّا التصبب في المعنى للعرق فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصوّره وكان أصعب بما لفظه على معناه...» ⁴².

يتبيّن من خلال هذا الكلام أنّ "ابن ولاد التّيمي" ينظر إلى قضية تقدّم التمييز عن عامله من خلال مستويين: أولهما مستوى المبنى وثانيهما مستوى المعنى.

فأمّا مستوى المبنى فيتمثل في البنية السطحية للقول "surface structure" (وجهًا وعرقًا) في الأمثلة التي أوردها "ابن ولاد التّيمي" تشغل موقع التمييز من حيث المبنى.

وأما مستوى المعنى فيتمثل في البنية العميقة "deep structure"؛ إذ (وجهًا وعرقًا) في الأصل فاعل؛ فأصل التركيب (زيدٌ حسنٌ وجهًا) هو: حسنٌ وجهٌ زيدٌ، وأصل التركيب (تصببتُ عرقًا) هو: تصببتُ عرقًا. يوضح "أبو بكر بن السراج" (ت 316 هـ) ذلك بقوله «الأسماء التي تُنصب بالتمييز والعامِل فيها فَعْلٌ أو مَعْنَى فِعْلٍ وَالْمَفْعُولُ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ قَوْلُكَ: قَدْ تَفَقَّأ زَيْدٌ شَحْمًا، وَتَصَبَّبَ عَرَقًا، وَطَبَّبْتُ بِذَلِكَ نَفْسًا، وَإِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً وَضَفَّتْ بِهِ ضَرْعًا، فَاَلْمَاءُ هُوَ الَّذِي مَلَأَ الْإِنَاءَ وَالنَّفْسُ هِيَ الَّتِي طَابَتْ وَالْعَرَقُ هُوَ الَّذِي تَصَبَّبَ فَلَفْظُهُ لَفْظُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ» ⁴³.

فهذا التأويل للأمثلة الذي قدمه "ابن ولاد التّيمي" فيه مراعاة للأصل، واستبطان أصل بنية الملفوظ من أهم وظائف التأويل النحوي؛ إذ يسعى النحوي من خلاله إلى ردّ اللفظ إلى أصله، والأصل هنا معنى نحوي وظيفي خاص والمتمثل في الفاعلية ⁴⁴، والفاعلية بما أنّها معنى فقد اعتمده صاحب "الانتصار" في تعليقه، فكان المعنى علة تمنع تقدّم التمييز عن عامله، وهو قصد "سيبويه" من المنع؛ إذ التمييز في أصله بنيته العميقة فاعل، وهذا ما يُجلبُ فعالية المعنى وقيّمته الاستدلالية "inferential value" في عمليتي التأويل والتعليل؛ إذ «اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى إجابةً محمودةً في التحليل النحوي، يرى بعددٍ بعددًا ظاهرًا سطحيًا وبعدها آخر كافيًا عميقًا وهو المعنى، والمعنى هنا يكون مسؤولا عن تقديم النموذج النحويّ المعين للمثال المحتَمَل» ⁴⁵. والنموذج المؤول "interpreted model" الذي أفرزته عميلة التأويل يقوم

على مفهوم الرتبة المحفوظة؛ ذلك أن التمييز في التركيب العربي يقع ضمن الرتب المحفوظة التي يحتل بها التركيب باختلال موقعها⁴⁶.

ومعروف في التركيب الإسنادي الفعلي "verbal compound" أن الفاعل لا يتقدم الفعل؛ لهذا وجب تأخير التمييز ومنع تقديمه، وهذا ما صرح به "ابن جني" تحت فصل التقلسم والتأخير قائلا: «وَمَا يُبْحَثُ تَقْدِيمُهُ الْإِسْمَ الْمَمَيَّرُ وَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، فَلَا يُجِزُ شَحْمًا تَفْقَاطًا، وَلَا عَرَفًا تَصَبَّيْتُ (...) فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَمَيَّرِ إِذْ كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى عَلَى الْفِعْلِ»⁴⁷. وفي السياق ذاته يقول "ابن يعيش" (ت 643 هـ): «أَلَا تَرَى أَنَّ النَّصَبَ فِي قَوْلِكَ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَفًا وَتَفَقَّأَ شَحْمًا فِي الْحَقِيقَةِ لِلْعَرَقِ وَالتَّفَقُّؤِ لِلشَّحْمِ وَالتَّقْدِيرِ: تَصَبَّبَ عَرَقٌ زَيْدٌ وَتَفَقَّأَ شَحْمُهُ فَلَوْ قَدَّمْنَاهُمَا لَأَوْعَيْنَاهُمَا مَوْقِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ الْفَاعِلُ لِأَنَّ الْفَاعِلَ إِذَا قَدَّمْنَاهُ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَدَّمْنَاهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي تَقْدِيرِ فَاعِلٍ نَقَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ هَذَا مَوْضِعًا لَا يَقَعُ فِيهِ الْفَاعِلُ»⁴⁸.

وأما البيت الشعري الذي استدلل به "المبرد النحوي" إثباتا لما ذهب إليه فهو كما قال "ابن ولاد التميمي": "ليس يوجد كثيرا في الشعر، ويؤيد هذا الحكم الاستقرائي "أبو البركات بن الأنباري" (ت 577 هـ) في سياق جوابه عن أدلة الكوفيين بقوله: «وَلَوْ قَدَّرْنَا مَا ذَكَرْتُمُوهُ فَإِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ قَلِيلًا عَلَى طَرِيقِ الشُّدُودِ؛ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةً»⁴⁹.

هذا، ومعلوم أن منهج نحاة البصرة في القياس يقوم على معيار الكثرة والاطراد، وأما الشاذ فلا يعتدون به في أقيستهم، فكان من أصولهم: «إِذَا شَدَّ شَيْءٌ فِي بَابٍ لَمْ يُجْعَلْ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ»⁵⁰ هذا من جهة، ومن جهة أخرى البيت الشعري مردود ومدفوع في روايته من حيث المتن، يوضح "أبو سعيد السيرافي" المعنى بقوله: «وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدُوهُ، فَإِنَّ الرُّوَايَةَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا (وَمَا كَانَ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ) وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ»⁵¹.

3) تَعَاوُدُ آلِيَةِ التَّأْوِيلِ بِالتَّضْمِينِ وَعِلَّةُ نَظِيرِ

التأويل بالتضمن نمط له مكانة وقيمة كبيرتان في البحث النحوي القديم؛ فقد وجد "ابن جني" «من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما (...) فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأئس بها والفقاهة فيها»⁵².

هذا، ويقول "ابن هشام الأنصاري" (ت 761 هـ) عن التضمين: «فَدُ يُشْرِيُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطُونَهُ حُكْمَهُ وَيُسَمَّى تَضْمِينًا»⁵³. ويعرفه مجمع اللغة العربية بالقاهرة - متمثل في أعضائه: «هُوَ أَنْ يُؤَدِّيَ فِعْلٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْبِيرِ مُؤَدَّى فِعْلٍ آخَرَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فَيُعْطَى حُكْمَهُ فِي التَّعْدِيَةِ وَاللُّزُومِ»⁵⁴.

إذًا؛ فالتضمين بوصفه آلية تأويلية نحوية يقوم على عملية حمل معنى فعل على معنى فعل آخر مما ينتج عن ذلك اشتراك الفعلين في الحكم النحوي عينه على سبيل التعدية أو اللزوم فبالتضمين يصبح الفعل اللازم متعديا والمتعدي لازما.

وأما علة نظير فترتبط بنوع من أنواع الحمل والمسمى بالحمل على التظير؛ والحمل على التظير يكون إما في اللفظ أو المعنى أو فيهما معا، ونؤثر هنا المعنى لعلاقته بالموضوع، ومن ذلك حمل النحاة (غير) على معنى (ما)، حيث جاز قولهم: غيرُ قائمِ الزيدانِ، حملا على قولهم: ما قائمُ الزيدانِ لاشتراك (غير) و(ما) في معنى النفي؛ ولولا ذلك لم يجز، لأنَّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يسدُّ مسدَّ الخير⁵⁵.

لقد اعتمد "ابن ولاد التميمي" على آلية التضمين وعلّة نظير في الدفاع عن رأي "سيبويه" في عدة مسائل من كتاب "الانتصار" نذكر منها ما جاء في المسألة الرابعة التي أُبرِمَ موضوعُ الخلاف فيها بين "سيبويه" و"المبرد" حول (نزع الخافض) في قولهم: نُبْتُتُ زَيْدًا. وفيما يلي إيضاح مضمون ذلك:

أ- خطاب سيبويه: يقول إنَّ «نُبْتُتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ، أَيُّ عَن زَيْدٍ»⁵⁶. أي إنَّ أصل نُبْتُتُ زَيْدًا هو نُبْتُتُ عن زيدٍ. فزيدٌ على رأي سيبويه منصوبٌ على نزع الخافض؛ أي على حذف حرف الجر.

ب- خطاب المبرد: «وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ نَبَّأْتُ زَيْدًا مَعْنَاهُ أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَنُبْتُتُ زَيْدًا أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نُبْتُتُ عَن زَيْدٍ قَائِمًا وَضَعَهُ مَوْضِعَ حَدَّثْتُ، فَمَبْنِيٌّ عَلَى ضَرْبَيْنِ لَا يُجْمَلُ الْكَلَامُ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ»⁵⁷.

من الواضح أنَّ "المبرد النحوي" في هذه المسألة يعارض رأي "سيبويه" في نزع الخافض من القول (نُبْتُتُ زَيْدًا)، لذا فهو يحمل المسألة على تأويلين لا ثالث لهما. فأما التأويل الأول فيحمل فيه الفعل (نَبَّأْتُ) على معنى الفعل (أعلمت) في التعدية؛ إذ (أعلمت) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين دون وساطة حرف جر⁵⁸. وأما التأويل الثاني فيحمل فيه الفعل (نَبَّأْتُ) على معنى الفعل (حدّثت) في التعدية للمفعول الثاني بوساطة حرف جر؛ إذ الفعل (حدّثت) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين إلى الأول بنفسها وإلى الآخر بوساطة حرف جر⁵⁹.

ج- نقد ابن ولاد: للرد على رأي "المبرد النحوي" يلجأ "ابن ولاد التميمي" إلى اعتماد آلية التأويل بالتضمنين؛ حيث يحمل الفعل (أنبات) على أفعال قريبة منه دلاليا، وتشاركه نفس الحقل الدلالي، ويمكن استظهار ذلك بالتمعن في قوله الآتي: «فَهَلْ حُدِّثْتُ وَأُخْبِرْتُ وَخَبَّرْتُ وَأُنْبِئْتُ وَأَعْلَمْتُ إِلَّا مُتَقَارِبُهُ الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ قَدْ خَالَفَتْ بَيْنَ الْفَاعِلِهَا، وَعَدَّتْ بَعْضَهَا بِغَيْرِ حَرْفٍ وَبَعْضَهَا بِحَرْفٍ، وَكَيْفَمَا صَرَّتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ، أَغْنِي نُبِّئْتُ، فَلَا وَجْهَ لِلْإِنْبَاءِ غَيْرَ الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ»⁶⁰.

ويقول "ابن هشام الأنصاري": «وَأَيْمًا أَصْلُ هَذِهِ الْحَمْسَةِ [أَنْبَأَ وَنَبَأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ] أَنْ تَتَعَدَّى لِأَنْتَيْنِ: إِلَى الْأَوَّلِ بِنَفْسِهَا وَإِلَى الثَّانِي بِ(الباء) أَوْ (عَنْ) نَحْوُ: (قَالَ يَا أَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) [البقرة/33]. وَ(وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) [الحجر/51]. وَقَدْ يُخَدَّفُ الْحَرْفُ نَحْوُ: (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) [التحریم/3]»⁶¹. والتقدير: (مَنْ أَنْبَأَكَ بِهَذَا). ويقول "أبو سعيد السيرافي" في تبسيط هذا المعنى: «نُبِّئْتُ زَيْدًا فَعَلَّ كَذَا وَكَذَا تَقْدِيرُهُ نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ نُبِّئْتُ فِي مَعْنَى أَخْبِرْتُ، وَالْخَبْرُ يَفْتَضِي (عَنْ) فِي الْمَعْنَى (...). وَلَمَّا قَالُوا نُبِّئْتُ زَيْدًا عَلِمْنَا أَنَّ (عَنْ) مُقَدَّرَةٌ»⁶².

فإذا كان الأمر كذلك؛ فإن من وظائف الحمل على التضمنين إشراك فعلين في حكم نحوي واحد على سبيل التعدية أو اللزوم، «فقولك: نُبِّئْتُ زَيْدًا يَفْعَلُ، وَ نُبِّئْتُ عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ اخْتَلَفَ اللَّفْظُ وَالتَّقْدِيرُ، وَكَذَلِكَ أَعْلَمْتُ عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا يَفْعَلُ»⁶³. وجاء في حاشية "الصَّبَّان" (ت 1206 هـ): «وَمَنْ أَحَقَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِأَعْلَمَ (...). أَيْمًا هُوَ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ أَيْ؛ تَضْمِينُهَا مَعْنَى أَعْلَمَ»⁶⁴. لذلك يقول "ابن ولاد التميمي": «فَإِنْ كَانَ دُخُولُ الْحَرْفِ مَعَ أَعْلَمْتُ يَجْعَلُ لَهَا وَجْهًا غَيْرَ وَجْهَهَا إِذَا تَعَدَّتْ بِغَيْرِ حَرْفٍ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي نُبِّئْتُ، لِأَنَّهُ قَدْ زَعَمَ [أَي الْمَبْرَدِ النَّحْوِيِّ] أَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا فِي وَجْهَيْهِمَا؛ أَغْنِي فِي دُخُولِ الْحَرْفِ وَخُرُوجِهِ مِنْهُمَا فَكَذَلِكَ هُوَ فِي نُبِّئْتُ فَلَا بَجْدَ لَهَا مَعْنَى غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ سَيِّوِيَه»⁶⁵.

هذا، ولكي يُحْكَمَ "ابن ولاد" الناقد تأويله يستعين بعللة نظير التي تسوغ عملية الحمل وتبررها، ويمكن استنباط ذلك من خلال عرض عباراته الإحالية التالية: (لَأَنَّ الْإِنْبَاءَ هُوَ الْإِخْبَارُ مُتَقَارِبُهُ الْمَعْنَى، فَلَا وَجْهَ لِلْإِنْبَاءِ غَيْرِ الْإِخْبَارِ وَالْإِعْلَامِ، وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى)، فأعلمت وأنبات وأخبرت وحدت هُنَّ نظائر في المعنى؛ أي بينهن قرابة معنوية. ولعل استنطاق المداخل المعجمية لتلك الأفعال كفيلاً بتوكيد هذه العلاقة؛ فقد جاء في المعجم الوسيط: «حَدَّثْتُ فَلَانًا الْحَدِيثَ وَحَدَّثْتُ بِهِ: خَبَّرْتُهُ. وَأَخْبِرْتُهُ بِكَذَا: أَنْبَأْتُهُ. وَأَعْلَمْتُ فَلَانًا الْخَبْرَ، وَأَعْلَمْتُهُ بِهِ: أَخْبِرْتُهُ بِهِ»⁶⁶.

4) تَعَاوُدُ آلِيَةِ التَّأْوِيلِ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى وَعِلَّةُ كَثْرَةِ الاستِعْمَالِ

يعد التأويل بالحمل على المعنى من أهم الإواليات التأويلية التي استخدمها النحاة في توجيهاتهم النحوية «لِرَأْبِ الصَّدْعِ بَيْنَ القَوَاعِدِ النَحْوِيَّةِ وَالتَّنْصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ، وَفِي هَذِهِ الوَسِيلَةِ يُقَوْمُ الغُنْصُرُ الدَّلَالِيُّ بِعِلاجِ الكَثِيرِ مِنَ المَخَالَفاتِ اللَّفْظِيَّةِ المُنطَوِّقَةِ»⁶⁷، وتحديدًا «مَعَ التَّنْصُوصِ المَخَالَفَةِ لِقَوَاعِدِ التَّطَابُقِ»⁶⁸؛ «كَتَأْنِيثِ المَذْكَرِ، وَتَدْكِيرِ المَوْثُوثِ، وَتَصَوُّرِ مَعْنَى الوَاحِدِ فِي الجَمَاعَةِ وَالجَمَاعَةِ فِي الوَاحِدِ، وَحَمْلِ الثَّانِي عَلَى لَفْظٍ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ الأَوَّلُ، أصلاً ذَلِكَ اللَّفْظُ أَوْ فَرَعًا»⁶⁹.

لذلك فالحمل على المعنى: «هُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ فِي مَعْنَى كَلَامٍ آخَرَ، فَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى أَوْ يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ مَعْنَى يَخَالِفُ لَفْظَهَا فَيُحْمَلُ الكَلَامُ عَلَى المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ»⁷⁰. من ذلك ما «حَكَاهُ الأَصْمَعِيُّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ يَقُولُ: فُلَانٌ لَعُوبٌ جَاءَهُ كِتَابِي فَاحْتَفَرَهَا فَمَلْتُ تَقُولُ جَاءَهُ كِتَابِي؟! فَقَالَ: نَعَمْ، أَلَيْسَ بِصَحِيحَةٍ؟»⁷¹، فالرجل اليمني في هذا الحوار حمل معنى الكتاب وهو مذكر على معنى الصحيفة وهي مؤنث، والقرينة الدالة على ذلك الفعل (جاءت)؛ إذ هو فعل يُسند في الأصل إلى اسم مؤنث مراعاةً لمعيار المطابقة بين صيغ التأنيث والتذكير وقد نصَّ الرجل اليمني على ذلك بقوله: أليس بصحيفة؟!

وأما علة كثرة الاستعمال فهي «مِنَ العِلَلِ الكَثِيرَةِ التَّكْرَارِ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ، وَبُعْثُ التَّعْمِيرَاتِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الكَلِمَةِ أَوْ التَّرْكِيبِ الَّذِي يَتَّبِعُ اسْتِعْمَالَهُ عِنْدَ العَرَبِ»⁷²؛ ذلك أن «النُّحَاةَ كَانُوا عَلَى وَعْيٍ بِأَنَّ التَّرْكِيبَ اللُّغَوِيَّ حِينَ يَكْتُمُ اسْتِعْمَالُهُ يَدْخُلُهُ مِنَ التَّعْمِيرِ مَا لَا يَدْخُلُ غَيْرُهُ»⁷³.

هذا، وقد استخدم "ابن ولاد التميمي" آلية الحمل على المعنى مع علة كثرة الاستعمال في رده على "المبرد النحوي"، فمن ذلك ما جاء في المسألة الثانية والثمانين، حيث وقع الخلاف في تأويل (إن) مكسورة الهمزة في قول الفرزدق:

أَتَعْضَبُ إِنْ أُذْنَا فُتَيْبَةَ حُرْتَا *** جَهَارًا وَلمَّ تَعْضَبَ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

أ- خطاب سيبويه: «وَسَأَلْتُ الحَلِيلَ (ت 175 هـ) عَن قَوْلِهِ :

أَتَعْضَبُ إِنْ أُذْنَا فُتَيْبَةَ حُرْتَا *** جَهَارًا وَلمَّ تَعْضَبَ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ

فَقَالَ: هِيَ (إِنْ) لِأَنَّهُ يُقْبَحُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ أَنْ وَالفِعْلِ كَمَا قُبِحَ ذَلِكَ فِي كَيْ، فَلَمَّا قُبِحَ حَمْلُ عَلَى إِنْ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِيهَا الأَسْمَاءُ عَلَى الأَفْعَالِ»⁷⁴.

إذاً، يذهب "الخليل" إلى عدم جواز فتح همزة (إن) في بيت الفرزدق لتقدم الاسم (أذنا) على الفعل الماضي (حزنا) لأنها موصولة بالفعل؛ فيصح فيها الفصل حملاً لها في حكم القبح على (كي) وهذا شرط من شروط أن المصدرية؛ «أَنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ اتِّصَالاً مُبَاشِراً فَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ لَا النَّاقِيَةِ، أَوْ الرَّائِدَةِ»⁷⁵، لذلك حملها على معنى (إن) الشرطية، ولم يخالف التلميذ شيخه في هذا التأويل⁷⁶.

ب- **خطاب المبرد:** «وَهَذَا خَطَأً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (إِنْ) لَمَّا لَمْ يَفْعَ، وَالشَّعْرُ قَبْلَ بَعْدَ مَقْتَلِ فُتَيْبَةَ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَغَضَّبُ أَنَّهُ أَدْنَا فُتَيْبَةَ؛ أَي: لِأَنَّهُ»⁷⁷.

يتبين من خلال خطاب "المبرد النحوي" أنه يعتمد على كفاءته الموسوعية والثقافية حول أخبار أشعار العرب ومناسبات إنشادها؛ وكتابه الذخيرة (الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف) من دلائل ذلك؛ إلا أنه في هذه المسألة «تَوَهَّمُ أَنَّهُ إِذَا كَسَرَ (إِنْ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَدْنَاهُ مَحْزُورَتَيْنِ لِأَنَّ (إِنْ) تُوجِبُ الْإِسْتِقْبَالَ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ أَنَّ الْفَرَزْدَقَ قَالَ هَذَا الشَّعْرَ بَعْدَ قَتْلِ فُتَيْبَةَ وَحَزُّ أَدْنِيهِ»⁷⁸؛ أي في الماضي. وهذا محل الإشكال؛ فهل يُجْبَرُ بالمستقبل عمّا حصل في الماضي؟!

ج- **نقد ابن ولاد:** يدافع "ابن ولاد" عن رأي "الخليل" و"سيبويه"؛ إذ يذهب إلى أن (إن) الشرطية وإن كانت في أصلها الوضعي تدل على الحدث الذي سيقع مستقبلاً؛ فإنه قد يُعَدَّلُ بها عن ذلك الأصل؛ «وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ؛ وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ الْمُسْتَقْبَلُ فِي مَوْضِعِ الْمَاضِي وَالْمَاضِي فِي مَوْضِعِ الْمُسْتَقْبَلِ»⁷⁹، وهذا لا يكون إلا بضرب من الحمل على المعنى؛ أي حمل معنى المستقبل على معنى الماضي، «فَمِنْ وَطَائِفِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ التَّعْبِيرُ عَنْ حِكَايَةِ حَالِ الْمَاضِي الَّذِي قَدْ حَصَلَ»⁸⁰.

هذا، ويعلل "ابن ولاد" هذا النمط من الحمل والتأويل بعلّة كثرة الاستعمال، وقد أوما إليها بعبارة: (وهذا كثير في الكلام) أي؛ كثير الاستعمال، «وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ»⁸¹ بل «هُوَ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ أَنْ يُحْصَى»⁸². وقد قال الأصوليون من النحاة تحت قاعدة تعدي العدول والكثرة: «كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ تُجْبِرُ الْخُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ»⁸³. فإذا كان أصل إن الشرطية الدلالة على المستقبل فإن كثرة الاستعمال تبيح العدول عن هذا الأصل، فتدل على الماضي ترخّصاً بالحمل على المعنى.

وحمل معنى المستقبل على معنى الماضي من أسرار العربية، فقد جاء في (فقه اللغة وسرّ العربية) تحت فصل في الفعل يأتي بلفظ الماضي وهو مستقبل، ولفظ المستقبل وهو ماضٍ تصديق ذلك: «وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ فِي ذِكْرِ الْمَاضِي بِلَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ (فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ) [البقرة/91] أي؛ لِمَ قَتَلْتُمْ؟، وَقَالَ تَعَالَى: (وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ) [البقرة/102] أي؛ مَا تَلَّتْ»⁸⁴. ومنه رأى "ابن ولاد التميمي" أن

هذا الأسلوب من الحمل والتأويل «جائز في الكلام وفي كتاب الله جلَّ وعزَّ، وهو حسنٌ غيرٌ مُتَّعٍ»⁸⁵.
فمن الكلام المنظوم قول الشاعر (ربيع بن دؤاب الأسدي):

«إِنْ يَفْتُلُوكَ فَقَدْ هَتَكَتَ حِجَابَهُمْ *** بِعَيْنِنَا بِنَ الْحَارِثِ بْنِ شَهَابِ

فَقَالَ : إِنْ يَفْتُلُوكَ، وَقَدْ قُتِلَ»⁸⁶. أي؛ في الماضي.

ومن التنزيل الحكيم يستشهد "ابن ولاد التميمي" بقوله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ) [المنافقون/1]،
«فإذا تدل على الاستقبال وقد وضعت في موضع الماضي»⁸⁷.

فهذا "التعاضد" بين آلية التأويل بالحمل على المعنى وعلّة كثرة الاستعمال استطاع "ابن ولاد"
الدفاع عن رأي "سيبويه" وشيخه "الخليل"، ودحض رأي "المبرد النحوي"، وهذا الأخير بدا أنه لم يستقر
كلام العرب استقراء كافيا؛ فلو أنه أمعن النظر في منثورها، ودقق في منظومها لما خطأهما⁸⁸.
وممّا دَرَسَ من القول يمكن الخلوص إلى ما يلي:

- أوضح البحث مفهوم التعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل؛ إذ تمثل في التّقوّي والتعاون
القائمين بينهما في نقد الخطاب النحوي.
- أثبت البحث أنّ "ابن ولاد التميمي" كان يمارس نشاطا نقديا نحويا في كتابه "الانتصار" مرتكزا
على التوليف بين آليات التأويل ومقومات التعليل.
- بيّن البحث فعالية التعاضد بين آليات التأويل ومقومات التعليل في نقد ودحض آراء "المبرد
النحوي".
- توصل البحث إلى أنّ "ابن ولاد التميمي" في ممارسته النقدية كان لا يكتفي بتأويل خطاب
"سيبويه" فحسب؛ بل كان يؤوّل رأيه، وشاهده، ومثاله.
- أشار البحث إلى أنّ كتاب "الانتصار" يضمُّ معظم آليات التأويل ومقومات التعليل، وهذا إيحاء
القصْد منه حتّى الباحثين واستقطاب اهتماماتهم اللسانية المختلفة لدراسة تلك المدونة التراثية بما يُركّبي
موضوع البحث ويثمنه.

هوامش:

¹ - ينظر: أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، (تح): أنس محمد الشامي، دار الحديث (القاهرة)، دط، 1429 هـ 2008م،
ص683.

- ² - ابن منظور: لسان العرب، (تح): عبد الله علي الكبير وآخران، دار المعارف (القاهرة)، دط، دت، ج33 ص2983.
- ³ - أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، ص683.
- ⁴ - محمد الرازي فخر الدين: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، (دت)، دار الفكر (بيروت)، ط1، 1401هـ/1481م، ج24، ص249.
- ⁵ - محمد علي الصّابوني: مختصر تفسير ابن كثير، دار الفكر (بيروت)، ط7، 1402هـ/1981م، ج3، ص13.
- ⁶ - عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد (الرياض)، دط، 1984م، ج1 ص17.
- ⁷ - محمد عيد: أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث)، دار عالم الكتب (القاهرة)، ط4، 1410هـ/1989م، ص157.
- ⁸ - حسن خميس الملوخ: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق (عمان)، ط1، 2002م، ص209.
- ⁹ - ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار غريب (القاهرة)، ط1، 2007م، ص247-252.
- ¹⁰ - ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد (الرياض)، ط1 1404هـ/1984م، ج2، ص1165.
- ¹¹ - ينظر: تمام حسان: الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر الغوي عند العرب)، دار عالم الكتب (القاهرة) دط، 1420هـ/2000م، ص216.
- ¹² - محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي (الدار البيضاء)، ط2، دت، ص108.
- ¹³ - ينظر: المرجع نفسه: ص114.
- ¹⁴ - ينظر: جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، (تح): عبد الحكيم عطية، دار البيروني (دمشق) ط2، 1427هـ/2006م، ص98.
- ¹⁵ - ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص255. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الباحث أثناء بحثه سيصادف في كتب النحاة القدامى تداخلا وتباينا واضحين بين مصطلح الحذف وعدة مصطلحات أخرى، مثل: التقدير والانتساع والإضمار، والاختصار، والافتقار. ولا يملك هذا البحث مساحة ملائمة لبسط الموضوع ومناقشته.
- ¹⁶ - أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، (تح): محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية (القاهرة)، ط1، 2015م ج2، ص348.
- ¹⁷ - ينظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، (تح): محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية (بيروت)، دط، 1411هـ/1991م، ج2، ص692.
- ¹⁸ - ينظر: تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب (القاهرة)، ط1، 1427هـ/2006م، ج2 ص218.
- ¹⁹ - حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية (القاهرة)، 1428هـ/2007م، ط1، ص397.

- ²⁰ - سيويو: الكتاب، (تح): عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة)، ط3، 1408هـ/1988م ج1، ص363.
- ²¹ - ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويو على المبرد، (تح): زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط1، 1416هـ/1996م، ص105.
- ²² - فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر (عمان)، ط1، 1420هـ/2000م، ج1، ص193.
- ²³ - ينظر: ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويو على المبرد، ص106.
- ²⁴ - المصدر نفسه: ص106.
- ²⁵ - المصدر نفسه: ص106.
- ²⁶ - أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيويو، (تح): أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية (بيروت)، ط1، 2008م، ج2، ص253.
- ²⁷ - ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويو على المبرد، ص106.
- ²⁸ - أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص471.
- ²⁹ - المبرد النحوي: المقتضب، (تح): عبد الخالق عضيمة، دار إحياء التراث العربي (القاهرة)، ط3 1415هـ/1994م، ج3، ص254.
- ³⁰ - المصدر نفسه: ج2، ص386.
- ³¹ - ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويو على المبرد، ص106.
- ³² - ينظر: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص289.
- ³³ - حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)، دار عالم الكتب (القاهرة) 1426هـ/2005م، ص21.
- ³⁴ - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة (الدار البيضاء)، دط، 1994م، ص207.
- ³⁵ - المرجع نفسه: ص207.
- ³⁶ - عبد الفتاح أحمد الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم، ج1، ص23.
- ³⁷ - المرجع نفسه: ج2، ص1165.
- ³⁸ - ينظر: أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (تح): محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (القاهرة)، دط، 2000م، ج2، ص324.
- ³⁹ - سيويو: الكتاب، ج1، ص205.
- ⁴⁰ - المبرد النحوي: المقتضب، ج3، ص36.
- ⁴¹ - ينظر: ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيويو على المبرد، ص86.
- ⁴² - المصدر نفسه: ص86.

- 43- أبو بكر بن السراج: الأصول في النحو، (تح): عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط3 1471هـ/1996م، ج1، ص222
- 44- ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.
- 45- سعيد حسين بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية (القاهرة)، ط1 1410هـ/1989م، ص178، 179.
- 46- ينظر: حسين رفعت حسين: الموقعية النحو العربي، ص102.
- 47- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص408.
- 48- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، (دت)، دار المنيرية (مصر)، دط، دت، ج2، ص74.
- 49- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص326.
- 50- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص79.
- 51- المصدر نفسه: ج2، ص79.
- 52- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ج2، ص327.
- 53- ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص791.
- 54- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف (بيروت)، ط3، دت، ج2، ص467.
- 55- ينظر: جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص88، 89.
- 56- ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص106.
- 57- المصدر نفسه: ص106.
- 58- ينظر: ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (تح): يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر (بيروت)، ط1، 1424هـ/2003م، ص496.
- 59- ينظر: المصدر نفسه، ص496.
- 60- ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص106.
- 61- ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص496.
- 62- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص278.
- 63- ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص106.
- 64- محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (تح): عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية (بيروت)، دط، دت، ج2، ص61.
- 65- ابن ولأد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص51.
- 66- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية (القاهرة)، ط4، 2004م، ص189-244-654.

- 67- محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي)، دار الشروق (القاهرة)، ط1، 2000م، ص152.
- 68- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص300.
- 69- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص: ج2، ص435.
- 70- علي عبد الله حسين العنبيكي: الحمل على المعنى في العربية، ديوان الوقف السني (العراق)، ط1، 1433هـ/2012م، ص115.
- 71- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص: ج2، ص440.
- 72- حسام أحمد قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي (دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم)، دار الآفاق العربية (القاهرة)، ط1، 1428هـ/2007م، ص385.
- 73- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ص115.
- 74- ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- 75- عباس حسن: النحو الوائى، ج4، ص220.
- 76- الأعلام الشتتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، (تح): رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب)، دط، 1420هـ/1999م، ج1، ص412.
- 77- ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- 78- الأعلام الشتتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج1، ص413.
- 79- ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- 80- علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية، الدار العلمية (عمان)، ط1، 2002م، ص82.
- 81- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص68.
- 82- المصدر نفسه: ج2، ص283.
- 83- تمام حسان: الأصول، ص193-195.
- 84- أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسرُّ العربية، (دتح): دار ابن الجوزي (القاهرة)، ط1، 1436هـ/2015م، ص246.
- 85- ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص195.
- 86- الأعلام الشتتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، (تح): زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط2، 1415هـ/1994م، ص444.
- 87- ابن ولاد التميمي: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص194.
- 88- ينظر: المصدر نفسه، ص34.